سعر برميل النفط الكويتي يرتفع بالقرب من 42 دولاراً

أظهرت بيانات صادرة من مؤسسة البترول الكويتية قفزة في سعر برميل النفط الكويتي ، وذلك بعد اقتربت مكاسب البرميل من دولاريـن، ليصل عند التسوية إلى 41.89 دولار، مقارنة مع 39.90 دولار للبرميل الثلاثاء.

جـاء صعود النفط الكويتي بالتزامن مع ارتفاع الأسـعـار العالمية للذهب الأسـود عقب تـراجـع في مخزونات الخام والبنزين الأمريكية حيث يأتي ذلك وسط تسبب إعصار (سال) بإغلاق قطاع من الإنتاج البحري في الولايات المتحدة.

ووصـل إعصار (سـالـي) إلـى اليابسة على ساحل الخليج الأمريكي كإعصار من الفئة الثانية ما عزز من ارتفاع أسعار النفط، حيث أدى الإعصار لإغلاق أكثر من ربع الإنتاج البحري الأمريكي، وتم إيقاف ما يقرب من 500 ألف برميل يومياً من إنتاج النفط الخام البحري في خليج المكسيك وفقاً للسطات الأمريكية.

وانخفضت أسعار النفط خلال شهر سبتمبر الجاري بسبب ارتفاع حالات الإصابة بفيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) فضلاً عـن المـخـاوف بشأن الطلب، كما خفضت منظمة البلدان المُصدر للبترول (أوبك) ووكالة الطاقة الدولية توقعاتهما للطلب هذا الأسبوع.

«المركزي»: البنوك تمول 199 طلباً من «الحزمة الاقتصادية» بنحو 110.6 ملايين دينار

محمد الهاشل

كشف بنك الكويت المركزي أن عدد طلبات التمويل الميسرة من قبل أفـراد ومؤسسات القطاع الخاص المرتبطة بقرارات مجلس الوزراء لمعالجة آثار فيروس كورونا «الحزمة الاقتصادية» التي وافقت البنوك على تمويلها بلغ 199 بقيمة تبلغ 110.6 ملايين دينار، وأن عدد الطلبات التي تم صرف جزء من مبالغها 107 طلبات، وبلغ إجمالي المبالغ المصروفة لها نحو 39.9 مليون دينار.

جاء ذلك في مذكرة رد من مدير بنك الكويت المركزي محمد الهاشل، بعث بها وزيـر المالية بـراك الشيتان بشأن الخطوات التي اتخذتها الحكومة إزاء تداعيات وباء فيروس كورونا (كوفيد 19) وتضرر الاقتصاد من أجـل دعـم أفـراد ومؤسسات القطاع الـخـاص من خلال تكليف البنوك المحلية بتقديم تسهيلات مالية وقروض ميسرة لدعم المصاريف التشغيلية للأفراد والمؤسسات في القطاع الخاص.

وكشفت المذكرة بناءً على آخر بيانات متاحة لدى البنك كما في 25 أغسطس 2020، أن إجمالي عدد طلبات التمويل الـواردة للبنوك بلـغ 1576 طلباً، ولكن لم تكن جميعها مستوفية لشروط المنح وفق الضوابط المعتمدة من مجلس الوزراء، حيث إن ما هو مستوف منها بلغ 997 طلباً، وتمثلت بعض أسباب عدم الاستيفاء في عدم استكمال المستندات التي تمكن البنك من دراسة طلب العميل، أو بسبب تعثر العميل تجاه تسديد التزام سابق، أو عدم وجود عجز نقدي لدى العميل يبرر حصوله على التمويل الميسر.

الطلبات المستوفية

وأوضح البنك المركزي أن عدد الطلبات المستوفية التي وافقت البنوك على تمويلها بلغ 199 طلباً بمبلغ 110.6 مليون دينار، مضيفاً أن الضوابط تقضي بـأن يقدم البنك التمويل على دفـعـات تتزامن مع الاحتياجات الدورية المطلوبة لسد العجز في التدفقات النقدية الفعلية المتحققة للعميل المتضرر، وبالتالي وصل عدد الطلبات التي تم صرف جزء من مبالغها 107 طلبات، وبلغ إجمالي المبالغ المصروفة لها نحو 39.9 مليون دينار.

ولفت البنك المركزي إلى أن عدداً كبيراً من العملاء فضل الحصول على التمويل عبر خطوط الائتمان الممنوحة لهم في السابق التي تتيح لهم السحب الـفـوري لـلأمـوال، كـذلـك ومـن جـانـب الـبـنـوك، فقد تراجع إقبالها على منح التمويل مع استمرار الأزمة وانـعـدام اليقين، وتصاعد أزمـة السيولة للعملاء وتنامي أثرها على الملاءة المالية للشركات، فضلاً عن عزوف الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن التشارك مع البنوك في تقديم التمويل وفق الضوابط.

ونوضح أيضاً كما سبق الإشـارة إليه أن البنك المركزي لا يتدخل في القرارات الائتمانية للبنوك حيث إنها مسؤولة عن إدارة مخاطرها بما في ذلك المخاطر الائتمانية، حيث تتحمل الدولة فقط جزءاً من تكلفة التمويل في حين تتحمل البنوك كامل مخاطر التمويل والجزء المتبقي من الكلفة. ومن هنا فقد ارتأت اللجنة وضـع مشروع قانون الدعم وضمان التمويل على النحو المذكور آنفاً.

وأضافت المذكرة بأنه في إطار المنظومة الرقابية لبنك الكويت المركزي على القطاع المصرفي فإن هناك حزمة متكاملة من التعليمات والضوابط الرقابية الصادرة إلى البنوك للمحافظة على سلامة أوضاعها المالية وتعزيز كافة مؤشرات السلامة المالية لديها، ولا يتدخل بنك الكويت المركزي في القرارات الائتمانية للبنوك، حيث تتحمل مسؤولية قرار التمويل الذي تقدمه لعملائها، وذلك في إطار السياسة الائتمانية لكل بنك، التي يجب أن تراعي القوانين والتعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي، وكذلك القواعد والأعراف الائتمانية السليمة.

وأشار البنك المركزي إلى أن مجلس الوزراء أصدر القرار رقم (455) بتاريخ 31 مارس 2020، الذي قدم حزمة إجراءات تحفيزية راعت جملة من المبادئ، على رأسها الحرص على المال العام وترشيد استخدامه، وضمان الحماية الاجتماعية للمواطنين، والمحافظة على أوضاع الموظفين الكويتيين العاملين في القطاعين العام والخاص، وتعزيز الأمن الاجتماعي، واستناداً إلـى هـذا الـقـرار شكلت لجنة برئاسة محافظ بنك الكويت المركزي وعضوية كل من وكيل وزارة المالية، والعضو المنتدب للهيئة العامة للاستثمار، التزمت مجموعة المبادئ الأساسية الآنفة الذكر، ووضعت موضع التنفيذ عدد من التدابير.

وقال البنك المركزي إنه حرصاً على حماية القوى الوطنية العاملة في القطاع الخاص، وحيث إن الجهاز المصرفي هو الموظف الأكبر لتلك القوى العاملة، إذ تبلغ نسبة العمالة الوطنية في المتوسط في هذا القطاع 70 بالمئة من إجمالي موظفيه.

ووجه «المركزي» البنوك الكويتية على نحو مباشر وقطعي بعدم تسريح أي من موظفيها الكويتيين وعدم المساس برواتبهم، وتقديم المكافأة المالية المناسبة لمن يكلف بالعمل في مقر البنك أو فروعه خلال فترة الإغـلاق مـع اشـتـراط الموافقة الطوعية للموظفين على الحضور، وأخذ الاحتياطات الصحية المطلوبة الضمان سلامتهم.

وإضافة إلى ما سبق، أوصت اللجنة بمنع إخلاء المستأجرين في العقارات التجارية المتأخرين عن سداد الإيجار، مع عدم فرض أي جزاءات على تأجيل سـداد الإيـجـار، وقـد أقـر مجلس الأمـة فـي تـاريـخ 5 أغسطس 2020 القانون الخاص بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (35) السنة 1978 بشأن إيجار العقارات.

السوق الأول يدعم مؤشرات البورصة بأعلى مستوى للمؤشر خلال 6 أشهر

ارتفعت بورصة الكويت في نهاية تعاملات أمس الخميس، بعد أن لاقت دعماً كبيراً من أسهم السوق الأول مما ساهم في ارتفاع مؤشر الأخير لأعلى مستوياته خلال 6 أشهر.

وصعد مؤشر السوق الأول في ختام جلسة امس 1.28 بالمئة عند مستوى 6009.90 نـقـطـة كـأعـلـى مستوى للمؤشر منذ مطلع شهر مارس الماضي، لتبلغ مكاسبه عـنـد الإقـفـال قـرابـة 76 نقطة. كما ارتـفـع مؤشر السوق الرئيسي بنحو طفيف بلغت نسبته عند الإقفال 0.08 بالمئة، بينما تراجع «رئيسي 50» بمـفـرده بمعدل 0.05 بالمئة ، ليرتفع المؤشر العام للبورصة بالمحصلة بنسبة 0.97 بالمئة. وقفزت سيولة البورصة الكويتية اليوم 28.3 بالمئة لتصل إلى 72.31 مليون دينار؛ كأعلى مستوى لها منذ جلسة 19 مارس الماضي والتي تجاوزت فيها قيم التداول حاجز الـ93 مليون دينار.

في المقابل، تراجعت أحجام التداول امس بنحو طفيف نسبته 1.1 بالمئة لتصل إلـى 445.63 مـلـيـون سهم، مقابل 450.5 مليون سهم في جلسة الأربعاء.

وسجلت مؤشرات 11 قطاعاً ارتفاعاً امس بصدارة التكنولوجيا بنمو نسبته 6.08 بالمئة، بينما كان قطاع التأمين الخاسر الوحيد حيث انخفض مؤشره عند الإغلاق بواقع 0.37 بالمئة.

وجـاء سهم «مدينة الأعـمـال» على رأس القائمة الخضراء للأسهم المُدرجة بنمو نسبته 13.73بالمئة، وذلك على خلفية رفـض عمومية الـشـركـة، في اجتماعها الـذي انعقد امـس، توصية مجلس الإدارة بانسحاب الشركة اختيارياً من بورصة الكويت واستمرار إدراج أسهمها في السوق.

أما القائمة الحمراء، فتصدرها سهم «ثريـا» لليوم الثاني على التوالي، حيث انخفض سعر السهم عند الإقفال بنحو 19.54 بالمئة متدنياً إلى مستوى 74.1 فلس، وذلك بتداول 195.17 ألف سهم بقيمة 14.91 ألف دينار.

وحقق سهم «بيتك» أنشط سيولة بالبورصة بقيمة 9.77 مليون دينار ليرتفع السهم في الختام 1.26 بالمئة، فيما تصدر سهم «المستثمرون» نشاط الكميات لليوم الثاني على التوالي من خلال تداول 93.92 مليون سهم مُرتفعاً 2.31 بالمئة.

حيازة الكويت من سندات الخزانة الأميركية ترتفع 9 بالمئة خلال يوليو

أظهر التقرير الشهري لوزارة الخزانة الأمريكية ارتفاع حيازة دولـة الكويت من سندات الخزانة خـلال شهر يوليو 2020 بنسبة 8.9 بالمئة على أساس سنوي. وبلغت حيازة الكويت من سندات الخزانة الأمريكية في يوليو 2020 نحو 47.9 مليار دولار، مقابل 44 مليار دولار بالشهر ذاته من 2019.

وعـلـى أسـاس شـهـري، ارتـفـعـت استثمارات الكويت في سندات الخزانة الأمريكية بنسبة 6.68 بالمئة عن مستواها في يونيو 2020 البالغ 44.9 مليار دولار.

وكشفت البيانات أن حيازة الكويت من سندات الخزانة توزعت في يوليو الماضي بين 34.54 مليار دولار سندات طويلة الأجل، و13.33 مليار دولار سندات قصيرة الأجل.

وأوضح التقرير أن المملكة العربية السعودية واصلت احتلال المركز الأول في حيازة السندات الأمريكية بواقع 124.6 مليار دولار، وتبعتها الكويت، وخرجت العراق من قائمة أكبر 20 مالكاً لسندات الخزانة الأمريكية.

وعالمياً، جاءت اليابان في المركز الأول مستحوذة على سندات خزانة أمريكية بقيمة 1.29 تريليون دولار، وتبعتها الصين بـ1.07 تريليون دولار، ثم المملكة المتحدة بـ424.6 مليار دولار.

وبشكل عام، ارتفعت سندات الخزانة الأمريكية في يوليو / تموز الماضي بـ7.087 تريليون دولار، بنمو 4.22 بالمئة عن مستواها في الشهر المقارن من العام السابق عند 6.800 تريليون دولار، مع نمو شهري 0.68 بالمئة.

يُشار إلى أن ما تفصح عنه الخزانة الأمريكية في بياناتها الشهرية هو استثمارات دول الخليج بأذون وسندات الخزانة الأمريكية فقط، ولا تشمل تلك الاستثمارات الأخرى بالولايات المتحدة، سواء كانت حكومية أو خاصة.

وتعد سندات الخزانة الأمريكية وسيلة لجمع الأموال والديون من الدول والمؤسسات، وتسددها الحكومة عند حلول ميعاد استحقاقها الذي يختلف حسب أجل السند.

الجائحة أثرت في نتائج القطاع.. وتحسن مُرتقب بالنصف الثاني

«كورونا» يتحول سلبياً بنتائج قطاع العقارات المحلي خلال النصف الأول

أظهر مسح حديث تحول نتائج قطاع العقارات المُدرج بالبورصة الكويتية إلى الخسارة في النصف الأول من العام الجاري، مقارنة بأرباح نفس الفترة من عام 2019.

وبلغت خسائر القطاع خلال النصف الأول من العام الجاري 18.259 مليون دينار (59.85 مليون دولار)، مقابل أربـاح بنحو 71.268 مليون دينار (233.62 مليون دولار) للفترة ذاتها بالعام السابق.

ويشمل قطاع العقارات في الكويت 39 شركة مُدرجة بالبورصة، أعلنت 32 شركة منها عن البيانات المالية للنصف الأول من العام الجـاري، بينما لم تعلن 3 شركات فقط وهـي (ريم – المدن – أجـوان). أما الـ4 شركات المتبقية وهي (الإنمـاء – أركـان – مينا – إيفكت) فهي شركات ذات سنة مالية مختلفة (غير منتظمة).

وبحسب الإحصائية، بلغت خسائر الـ32 شركة المُدرجة بالقطاع خلال الربع الثاني من العام الجاري 30.399 مليون دينار (99.65 مليون دولار)، مقابل أرباح بنحو 32.098 مليون دينار (105.22 مليون دولار) بالربع الثاني من عام 2019.

وجـاءت خسائر الـقـطـاع العقاري في المرتبة الرابـعـة بـين أكثر خسائر قطاعات البورصة الكويتية في النصف الأول من العام الجـاري، حيث تصدر الخدمات المالية ترتيب الخسائر، بينما كان التكنولوجيا الأقل في هذا الصدد.

وتصدرت «الصالحية» أكبر الأرباح بالقطاع على المستويين الفصلي والنصف سنوي، حيث بلغت أرباحها بالنصف الأول من العام الجاري 20.328 مليون دينار بنمو نسبته 146.5 بالمئة، كما ارتـفـعـت أربـاحـهـا بـالـربـع الـثـانـي من العام بنحو 335.6 بالمئة إلى 18.067 مليون دينار. في المقابل، حققت «التمدين العقارية» أكبر الخسائر في القطاع على مستوى النصف الأول والربع الثاني من العام الجاري، بقيمة 6.091 مليون دينار و11.672 مليون دينار على الترتيب.

وسجلت «مـراكـز» أعلى معدل نمو في النتائج داخل القطاع خلال النصف الأول من عام 2020 بارتفاع نسبته 297.3 بالمئة، بينما سجلت «سنام» أعلى معدل نمو في النتائج خلال الربع الثاني من العام بنحو 427.3 بالمئة.

وحول أداء القطاع العقاري وشركاته المُدرجـة ببورصة الكويت، قـال المُحلل المالي للأسواق محمد صديقي إن القطاع تأثر بجائحة فيروس كورونا، مثله مثل باقي قطاعات السوق، وهو ما أدى إلى التحول السلبي في نتائج غالبية شركات العقارات حتى الكبرى منها.

تتمات

إضافة اليمن وفرنسا

إلـى قـائـمـة الـدول الممـنـوع دخـول القادمين منها إلى دولـة الكويت، ورفع جمهورية سنغافورة من الدول الممنوعة.

وكـانـت الهيئة العامة للمعلومات المدنية، قد خاطبت وزارتي "الخارجية" و"الداخلية" و"الطيران المدني"، لاستخدام تطبيق هويتي في إثبات إقامة الوافد عند السفر حيث تم توجيه كتب رسمية إلـى وزارة الخارجية للتعميم إلـى الجـهـات التابعة لها، كالسفارات الأجنبية في الدولة وسفارات الكويت في الخـارج وكذلك إلى وزارة الداخلية لتعميمها عـلـى المـطـارات والمـنـافـذ الحـدوديـة وأيـضـاً إلـى إدارة الطيران المدني لتعميمها على شركات الطيران ومكاتب السياحة والسفر ومطارات دول العالم بشأن السماح للوافدين بدخول البلاد باستخدام تطبيق هويتي.

«الجمارك»

هـذه المـبـادرات والعمل على تحسين المنظومة وفعاليتها. مـن جانبه قال الوكيل المساعد لشؤون المرور والعمليات بـوزارة الداخلية اللواء جمال الصايغ: إن البدء بتفعيل الربط الإلكتروني بين "المرور" و"الجمارك" يـأتـي لـحفظ حقوق ملكية المركبات للأشخاص ومنع خروجها بصحبة الغير إلا بعد الحصول على توكيل.

مضيفاً أن هذه المنظومة تدعم أيضا الجـانـب الأمـنـي المـــروري لـلـوصـول لمستخدم المركبة القادمة مـن الـخـارج في حال وقوع الجريمة وكذلك الجانب المروري فيما يخص تسجيل المخالفات المرورية بدول مجلس التعاون الخليجي على مالك المركبة السابق في حال نقل الملكية بين الأشخاص.

وذكر أن هذا التعاون يأتي من خلال الـرابـط الإلـكـتـرونـي لتعزيز الجانب الأمني عبر المنافذ الحدودية للمسافرين ومركباتهم.

«المركزي»

وأشـار "المركزي" في الاجتماع إلى ضرورة تأهيل وتدريب العمالة الوطنية لتولي الوظائف في جميع المستويات الإداريـة لجانب فتح المجال أمام جميع الفئات والتخصصات التي يحتاجها القطاع وتقليل الاعتماد على الشركات المتخصصة فـي توفير العمالة لسد الحاجة داخل القطاع في أضيق الحدود.

وشـدد عـلـى المـسـؤولـيـة الوطنية والاجتماعية للقطاع في تحقيق الأمن الاجتماعي ودعم جهود الحكومة لتوفير فرص العمل للعمالة الوطنية وأن يكون القطاع المصرفي رائـداً بالمجال ومثالاً يحتذى لجميع القطاعات الاقتصادية الأخـرى. وأضـاف أن الاجتماع ناقش سبل تنمية فرص العمل للعمالة الوطنية بالقطاع المصرفي بوصفه أكبر موظف للعمالة الوطنية في القطاع الـخـاص، عبر زيادة نسب التوطين في القطاع مع تعزيز حضور الـكـفـاءات الوطنية في الوظائف العليا للبنوك.

عبر أكثر من 20 شركة عالمية

«الصحة الكويتية» ترصد 5.5 مليون دينار لجلب لقاحات «كورونا»

رصدت وزارة الصحة الكويتية مبلغ 18 مليون دولار (5.5 مليون دينار) لجلب أول اللقاحات إلى الكويت، التي ستُعتَمد رسمياً من المنظمات العالمية المتخصصة، على أن يجري استيراد أكثر من 1.7 مليون جرعة في المرحلة الأولى، وبواقع جرعتين للشخص الواحد، لافتة إلى أنه من المقرر استخدام اللقاح على أكثر من 854 ألف شخص من سكان البلاد.

تأتي هذه الخطوة بعد أن أعطى الجهاز المركزي للمناقصات العامة في الكويت الضوء الأخضر لـوزارة الصحة لاستكمال إجـراءاتـهـا مـن أجل استيراد اللقاحات موافقة جهاز المناقصات العامة، التي أُحيلت إلى ديـوان المحاسبة لنيل الموافقات النهائية، تخوّل الوزارة الاتفاق مع منظمة التحالف العالمي للقاحات والتحصين (جافي)، بشأن توريد جرعات من اللقاحات التي سيتم اعتمادها بشكل رسمي، بعد اجتيازها التجارب السريرية.

ومن المرتقب وصول اللقاحات من أكثر من 20 شركة عالمية تُجري تجاربها على لقاحات لفيروس كورونا المستجد (كوفيد 19)، علماً بأنه لن يجري توريد أي لقاحات غير معتمدة؛ وذلك لضمان عدم وجود أي أعراض صحية على متلقي اللقاح.